الملتقى الدولي: الإساءة إلى المقدسات الإسلامية بين سياقات حرية التعبير وخطاب الكراهية 29/28 ديسمبر 2021

مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر

الإساءة إلى المقدّسات الإسلاميّة وخدعة حريّة التّعبير

بين ذريعة الاستغلال ومقصد الإشغال

The Sacrilege of Islamic Sanctities and The Deception of Freedom of Expression Between the Pretext of Exploitation and The Purpose of Distraction

بشير جنان*

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر djenanebachir@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/05/05 تاريخ القبول: 2022/09/08 تاريخ: النشر: 2022/10/01

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثَ في قضيّة الإساءة إلى الإسلام ورموزِه ومقدّساتِه، وفضحَ تستّر هذه الأفعال الشّنيعة خلف قناع خدعة حريّة التّعبير، مبرزةً صُوَر التّجاوز وأشكال التّعسّف في استعمال هذا الحقّ، وكاشفةً اللّثام عن الوجه الحقيقيّ لهذه التّصرّفات غير الإنسانيّة، والتّي تراوحت بين ذريعةِ استغلال هذه الإساءات، ومقصدِ إشغال العالم والمسلمين بها.

الكلمات المفتاحية: الإساءة؛ المقدّسات؛ حريّة التّعبير؛ الاستغلال؛ الإشغال.

* المؤلف المرسل

Abstract:

The present paper deals with the acts of showing a lack of respect for Islam, its symbols and sanctities. It attempts to examine how can these acts challenge the meaningfulness of freedom of expression. It foregrounds the falsification of the images of transgression and forms of abusing that right.

Keywords: The Sacrilege; Sanctities; Freedom of Speech; Exploitation; Distraction.

مقدمة:

الحمد لله وكفى والصّلاة والسّلام على مَن اصطفى، خيرِ مَن تلقّى على الأرض رسالة السّماء، وعلى آله وصحبه ومَن اهتدى بهداه، وبعد:

إنّ الإساءة إلى الأديان وازدراءها، والتّعدّي على حرماتها ومقدّساتها، والمساس بمعتقدات أهلها، وبثّ خطاب الكراهيّة والتّمييز العنصريّ ضدّهم، يُعدّ من أشنع الجرائم التّي تُرتكب في حقّ هذه الأديان، وذلك من خلال استغلال وسائل الإعلام المتنوّعة؛ إذ يُعتبر ذلك انتهاكًا لأحد أهمّ حقوق الإنسان المكفولة قانونيّا، والمقرّرة في المادّة الثّانية من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان.

والتّي جاء نصّها كالتّالي: " لكلّ إنسانٍ حقّ التمتّع بجميع الحقوق والحريّات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيّ نوعٍ، ولا سيّما التّمييز بسبب العنصر، أو اللّون، أو الجنس، أو اللّغة، أو الدّين، أو الرّأي سياسيًّا وغير سياسيّ، أو الأصل الوطنيّ أو الاجتماعيّ، أو الثّروة، أو المولد، أو أيّ وضعٍ آخر. وفضلًا عن ذلك لا يجوز التّمييز على أساس الوضع السّياسيّ أو القانونيّ أو الدّوليّ للبلد أو الإقليم الذّي ينتمي إليه الشّخص، سواءٌ أكان مستقلًا أو موضوعًا تحت الوصاية أو غير متمتّعٍ بالحكم الذّاتيّ أم خاضعًا لأيّ قيدٍ آخر على سيادته ".[1]

إنّ العالم الإسلاميّ يتعرّض في الآونة الأخيرة – وبشكلٍ لافتٍ للنّظر – إلى عدّة هجمات على مقدّساته، وخاصّة ما نال منها من قرآننا العظيم، ونبيّنا الكريم **(صلّى الله عليه وسلّم)**، وحتّى تشريعات الإسلام وشعائره كالحجاب، والمساجد والمآذن، والمراكز الإسلاميّة؛ حيث لم تسلم من

هذه الإساءات، على غرار ما يحدث ويُكاد للمسجد الأقصى ويُحاك ضدّه منذ سنوات، وما نشهده من اعتداء على الأنفس البريئة في عدّة مناطق من هذه المعمورة، بل قد يصل الأمر إلى إثارة مسألة الأكل الحلال، واللّحية، ونوع الزّيّ واللّباس والأسماء.

والعالم الغربيّ في ذلك كلّه يحرص – كلّ الحرص – على إكثاره من منابع التّشويه، وتنويعه لمصادر الإساءة، قصد تفريق جهود المسلمين، وتمزيق قواهم، وإضعاف عزائمهم، وحتّى تتشتّت إراداتهم، وتختلف أفكارهم وقلوبهم، وتذهب خططهم أدراج الرّياح، ولكي لا يثقل على دولة غربيّة واحدة بعينها عبء الردّ، وثقل المواجهة.

والمتتبّع لمسلسل أحداث إساءة الغرب المتكرّرة للإسلام ومقدّساته، سيلاحظ – من جهةٍ – تنوّع أشكال الإساءة، وتعدّد ألوانها في منهجه هذا، بينما سيلاحظ – من جهةٍ أخرى – ارتجاليّة ردود أفعال المسلمين اتّجاه هذه الإساءات من دون فاعليّة، ولا تنظيم، ولا استثمار، وعشوائيّتها من دون رؤية واضحة، ولا تنسيقٍ، ولا تخطيط، بل اندفاعات في ردّ الفعل، وقد تكون عنيفة أحيانًا، بالرّغم ممّا يتطلّبه الموقف من عاطفة دينيّة، وغيرة على مقدّساته، ولكن لا تلبث أن يذهب مفعولها، كالهشيم تذروه الرّياح، دون رؤيةٍ مستقبليّةٍ استشرافيّة موحّدة، ولا خطّةٍ جماعيّة مُجمعٍ عليها، تامّة القواعد والأركان، كاملة الأهداف والمقاصد، تتبنّاها الدّول والهيئات المسلمة على المستوى الرّسمي.

فما الفرق بين نظرة الإسلام ونظرة الغرب الاستعماريّ إلى المقدّسات الدّينيّة؟ وما مدى صدقيّة ذريعة حريّة التّعبير التّي يعتمد عليها الغرب للإساءة إلى المقدّسات الإسلاميّة؟ وهل حقّ حريّة التّعبير يعني التّعسّف في استعماله؟ وما مآرب الغرب من هذه الإساءات إلى المقدّسات الإسلاميّة استغلالًا وإشغالًا؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليّة المتضمّنة لجملة هذه التّساؤلات، اعتمدنا الخطّة التّاليّة:

أوّلًا: المقدّسات الدّينيّة بين سماحة الإسلام وأحقاد الغرب الاستدماريّ

1/ المقدّسات الدّينيّة وسماحة الإسلام

إنّ حريّة الاعتقاد وممارسة الشّعائر الدّينيّة حقّ كفله الإسلام، وعمل على رعايته وحفظه بشتّى الوسائل والتّشريعات، ولذلك كان شعاره رفعَ الإكراه عن الإنسان في اعتقاده وتديّنه، فتقرّر احترام مقدّسات غير المسلمين منذ صدر الإسلام الأوّل، وذلك في أوّل لقاء جمع النبيّ **(صلّى الله عليه وسلّم)** مع وفد نصارى نجران، سنة: 10هـ/610م بمدينته المنوّرة؛ حيث تقرّر أنّ احترام مقدّسات الآخرين الدّينيّة يُعدّ ركنًا ركينًا وأصلًا عظيمًا من الأصول التّي أرساها ديننا الحنيف في تعامله مع الآخرين، تأكيدًا منه لقاعدة التّعايش السّلميّ، وتكريسًا لمبدأ السّماحة في الإسلام.

بل تعدّى الأمر في ذلك إلى أن جُعل قانونًا؛ إذ عاهد النبيّ **(صلّى الله عليه وسلّم)** نصارى نجران، وصُلحًا جاء فيه: "**وَلِنَجْرَانَ وَحَاشِيَتِهَا جِوَارَ اللهِ وَذِمَّةَ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَمِلَّتِهِمْ وَغَائِبِهِمْ وَشَاهِدِهِمْ وَعَشِيرَتِهِمْ وَبيعِهِمْ، وَكُلّ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ(...) وَعَلَى مَا فِي هَذَا الكِتَابِ جِوَارَ اللهِ وَذِمَّةَ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ مَا نَصَحُوا وَأَصْلَحُوا مَا عَلَيْهِمْ غَيْرُ مُثْقَلِينَ بِظُلْمٍ**".[2]

وكان ذلك الإقرار منه **(صلّى الله عليه وسلّم)** مؤسَّسًا على أساس الاعتقاد ومبدأ الإيمان الذّي لا يُتصوّر اكتماله بجميع أركانه وأصوله إلّا في دائرة الاعتراف بالشّرائع والكتب السّماويّة؛ ذلك لأنّ المسلمين يؤمنون بكلّ هذه الكتب، وبجميع الرّسل **(عليهم السّلام)** دون تمييز أو تفريق: ﴿**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ**﴾ [البقرة: 285].

فالإسلام منذ الوهلة الأولى كان مبناه على أساس التّسامح الدّينيّ، وليس الأمر في ذلك قاصرًا على أهل الكتاب، بل لقد تعدّاه إلى أصحاب الدّيانات الوضعيّة الأرضيّة من مجوس وصابئة

وغيرهما؛ إذ أوصى الإسلام باحترامهم ومعاملتهم بالحُسنى كما يُعامل أهل الكتاب، فقال نبيّ الرّحمة ﷺ: " **سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الكِتَابِ**".[3]

ولذا تقرّر في الشّريعة الإسلاميّة حسن معاملة غير المسلمين من الأمم التّي تعيش في ظلّ الدّولة المسلمة بأن تُعطى لهم امتيازات وحقوق، " تضمن لهم الحريّة في ديانتهم، والفسحة في إجراء أحكامها بينهم، وإقامة شعائرها بإرادةٍ مستقلّةٍ، فلا سبيل لأولي الأمر على تعطيل شعيرة من شعائرهم، ولا مدخل للسّلطة القضائيّة في فصل نوازلهم الخاصّة إلّا أن يتراضَوا عن المحاكمة أمامها، فتحكم بينهم على قانون العدل والتّسوية "؛[4] ذلك لأنّ تركهم على ما يعتقدون من تشريع، وعلى ما ألفوا من عادات، يُعدّ مظهرًا من مظاهر السّياسة الرّاشدة، ومدخلًا من مداخل العدالة الحقّة الموصلة إلى أكناف الأمان ورحاب الحريّة.

وهكذا استمرت هذه السّماحة في جميع مراحل تاريخ الإسلام، فها هو عمر الفاروق (رضي الله عنه) – حينما فتح المسلمون بيت المقدس – يُعطي لنصارى القُدس العهد العُمريّ؛ حيث أمّنَهم فيه على أنفسهم، وأموالهم، وكنائسهم، وصُلبانهم، وأن لا تُسكن كنائسهم، ولا تُهدم، وأن لا يُنْتقص من حيّزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، وأن لا يُكرَهون على دينهم، وأن لا يُضار أحد منهم...[5]

بل إنّ المسلمين حينما فتحوا مصر حرّروا كنائس النّصارى الأرثوذكس التّي اغتصبها الرّومان، وما فعل المسلمون ذلك لأجل أن يُصيّروها مساجد، ولكن لكي يرجعونها إلى أقباط مصر حتّى يُمارسوا فيها طقوسهم وعبادتهم. وحينها أعلن البطرك القبطيّ بنيامين (39هـ/659م) أنّ الإسلام قد حقّق أحلامَه، فقال: " لقد وجدتُ في الإسكندرية زمنَ النّجاة والطمأنينة اللّتين كنت أنشدهما، بعد الاضطهادات والمظالم التي قام بتمثيلها الظّلمةُ المارقون ".[6]

وبعد الفتح الإسلاميّ بقرونٍ تأتينا شهادة (ميخائيل السّريانيّ) رجل الدّين القبطيّ، حينما قال: " لقد نهب الرّومان الأشرارُ كنائسَنا وأديرتَنا بقسوة بالغة، واتّهمونا دون شفقة، ولهذا جاء

إلينا من الجنوب أبناءُ إسماعيل لينقِذونا من أيدي الرّومان، وتركَنا العرب نمارس عقائدنا بحُريّة، وعِشنا في سلامٍ ".[7]

وها هو التّاريخ يُسجّل اعترافًا من المسيحيّين، عندما " تلقّى الأسقف إجناتيوز Ignatios Bischof في بيزنطة رسالةً من أخيه في العقيدة البطريرك ثيودوسيوس Patriarch Theodosios من بيت المقدس، وقد قرأها الأسقف مندهشًا؛ إذ جاء فيها: «العرب هم سادتنا هنا، وهم لا يُحاربون الدّيانة المسيحيّة، وإنّما يذودون عن عقيدتنا، ويحترمون كهنتنا وقدّيسينا، ويجعلون مخصّصات لكنائسنا وأديرتنا» ".[8]

بل لقد بلغ الأمر إلى حدّ أن اعتبر الإمام اللّيث بن سعد والإمام عبد الله بن لَهِيعة أنّ بناء الكنائس في مصر من عِمارة البلاد، واحتجّا أنّ عامّة الكنائس التّي بمصر لم تُبنَ إلّا في الإسلام في زمن الصّحابة والتّابعين.[9]

2/ المقدّسات الدّينيّة وأحقاد الغرب الاستداميّ

وفي مقابل ذلك يُخبرنا التّاريخ أنّ الموقف السيّاسيّ الكنسيّ للعالم الغربيّ من مقدّسات الإسلام والمسلمين، كان على النّقيض من ذلك تمامًا؛ فالصّليبيّون عندما احتلّوا القدس، وفي مجزرة وحشيّة استمرّت سبعةَ أيّامٍ، أبادوا سبعين ألفًا من المسلمين واليهود، وحوّلوا المسجد الأقصى إلى كنيسة لاتينيّة، كما حوّلوا جزءًا منه إلى اصطبل لخيولهم.

حتّى أصبح الصّليبيّون يعتقدون اعتقادًا جازمًا " أنّهم صفوة النّاس، وأنّهم أرقى من هؤلاء «السّفلة»، ورأوا أنّ العرب ليسوا إلّا شرذمة حقيرة في دركٍ أسفل منهم، أمّا هم فإنّهم مختارون من الله. وهذا ما سمعوه من فم خليفة الإله في الأرض، وما صدر عنه من الاستهزاء بالعرب واستنفار الفرسان للقتال حين يقول: «أيّ عارٍ يلحق بنا إذا ما انتصر هذا الجنس الملحد الذّي لا يستحقّ إلّا الازدراء، والذّي يتجرّد من كلّ كرامة إنسانيّة، وُجد ليكون عبدًا وضيعًا للشّيطان إذا قُدّر له الانتصار على شعب الله المختار» ".[10]

كما لم تقف هذه الحملات عند ذلك الزّمان بل امتدّت إلى العصر الحديث، عصر الغرب المتكبّر والمتغطرس، الذّي يَتصوّر أنّه الأرقى من غيره، وهو الأولى بالرّيادة الحضاريّة، أو " ما أسماه «فوكو» (القَدَر التّاريخيّ المتعالي الذّي خُصَّ به الغرب) "؛[11] حينما ورث الغرب الاستدماريّ المتوحّش هذه الأساليب غير الإنسانيّة في حقّ المقدّسات الإسلاميّة وأهلها، معتمدًا في ذلك على خدمات المدرسة الأنثربولوجيّة، والتّي نشأت في ظلّ هذا الاستعمار الحديث، بما قدّمت له من معلومات لازمةٍ وزوّدته بها، حتّى يتمكّن من السّيطرة على هذه الشّعوب التّي يريد استعمارها، وتحقيق مصالحه على حسابها، وحساب مستقبلها.[12]

فما فعله نابلوين وجيشُه في مصر وجامع الأزهر الشّريف ليس ببعيد، وما صنعت فرنسا الوحشيّة في الجزائر وشَعبِها الأبيّ ومقدّساتِه لا يخفى على أحدٍ من العالمين؛ وذلك حينما حوّلت بعض المساجد إلى كنائس، وأخرى إلى اصطبلات، ومراكز للملاهي وشرب الخمور!!

إلى غير ذلك من نماذج الاستدمار الغربيّ الانجليزيّ والبرتغاليّ وغيرهما، وما يصرّ على استمراره الاستدمار الحديث من إهانة للشّعوب والمقدّسات الإسلاميّة بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والتّي طالت يدُها بعضَ مساجد العراق بين تدميرٍ وتدنيسٍ،[13] وحطٍّ للكرامة الإنسانيّة في السّجون؛ على غرار ما وقع في: (أبو غريب)، و(غوانتانامو)، وكذا سجون الاحتلال الصّهيونيّ، وما يصنعه في أرض فلسطين والأقصى الشّريف من تدنيس للمقدّسات الإسلاميّة وحتّى المسيحيّة.

وما قام به «الصّرب والكروات» أثناء حرب «البوسنة» من إتلافٍ وهدمٍ لحوالي: (349) أثرٍ إسلاميٍّ من مجمل: (591) أثرٍ من الآثار الحضاريّة الإسلاميّة في «البوسنة والهرسك»،[14] والعالم واقف يتفرّج وكأنّ القضيّة لا تعنيه، ما دام الأمر يتعلّق بشؤون الإسلام والمسلمين.

إنّ منطق الغرب الاستدماريّ في تعامله مع الإسلام والمسلمين كان ضمن أطرٍ فكريّةٍ معيّنةٍ، تتمثّل في فكرة «شيطنة الإسلام»، معتبرًا إيّاه العدوّ الأوّل، والخطر الأكبر على الحضارة الغربيّة ومدنيّتها، عاملًا على تغذيّة فكرة الصّراع الحضاريّ والتّأكيد عليها، بدلًا من فكرة التّعايش السّلميّ.

إنّ الغرب المتعالي والاستدماريّ يبذل كلّ جهوده من أجل زرع وتكريس فكرة أنّ الثّقافة الغربيّة (الأورو- أمريكيّة) " تفسح صدرها لكلّ الدّيانات، بل وللسّحر والشّعوذة، وأنّها - أي الثّقافة الغربيّة - تتمتّع بقدرٍ كبيرٍ من التّسامح الدّينيّ، إلّا أن يكون الإسلام، فحينئذٍ لا يكون تسامحٌ أبدًا ".[15]

ثمّ إنّ ما تقوم به وسائل الإعلام الغربيّة من حملات ضدّ الإسلام ومقدّساته؛ بحيث إنّها "تصوّر الإسلام وتتعامل معه على أنّه أيديولوجيّة أكثر من كونه دينًا وعقيدةً، وهناك مثال واضحٌ على ذلك وهو الملحق الخاصّ الذّي أصدرته مجلّة: «Der Spiegel» في عددها الصّادر في يناير عام 1998، بعنوان «الإسلام اللّغز»، ولقد حمل غلافه صورة امرأةٍ مسلمةٍ حواجبها على هيئة سيوفٍ تتوسّط شعار علم السّعوديّة. أمّا في الموسوعة المرفقة عن «الإسلام من الألِفِ إلى الياءِ»، فلم تظهر كلمة «الله»، ولم يظهر اسم «محمّد»، أمّا «مكّة» فقد صوّرها شخصٌ يبدو أنّه لم يزرها مطلقًا ".[16]

إنّ ما تبثّه وسائل الإعلام الغربيّة من عنصريّة، وتغذيّه من كراهيّة ضدّ هذا الدّين ومُعتنقيه، ما هو في الحقيقة إلّا مساسٌ بكرامة المسلمين، وضربٌ لها في الصّميم، واحتقارٌ لإنسانيّتهم وخاصّة عندما يتقبّلون تلك الإهانات، أو عند تغاضيهم عنها. " وبذلك أمكن للإعلان أن ينقل الخوف من خطرٍ شيوعيٍّ قائم حقيقة تحت ظلّ علمٍ أحمر، إلى خطرٍ وهميٍّ يُظلّله علمٌ أخضر ".[17]

ذلك أنّ الغرب الاستدماريّ تأكّد تمامًا من إفلاسه - وبيقينٍ - من حقائق الإيمان النّاصعة، والتّي قد تمّ تحريفها وتزويرها من طرفه عن منهج الفطرة، بينما ظلّت هذه الحقائق الإيمانيّة محفوظةً في الإسلام من كلّ تبديل، ومصونةً عنده من كلّ تزويرٍ أو تحريفٍ.

ثانيًا: الإساءة إلى المقدّسات الإسلاميّة وذريعة حريّة التّعبير

حينما يتعلّق الأمر بالمقدّسات الخاصّة بإتّباع هذا الدّين أو ذاك، هناك خدعةٌ ذكيّةٌ تقوم بها معظم الحكومات أو المنظّمات أو الأحزاب التّي تقف وراء استهداف هذه الأديان من خلال

الاحتماء خلف شعار حريّة التّعبير الذّي يتدثّرون به، ولكنّ هذه الحريّة ليست إلا مطيّة وذريعة لاستهداف الدّين بالإساءة إليه، أو إلى إحدى مقدّساته.

ذلك لأنّ حريّة التّعبير عن الرّأي تتمثّل في " طرح الإنسان ما يجول في خاطره من آراء وأفكارٍ على الآخرين لإقناعهم بها وذلك بإحدى وسائل التّعبير لكن في حدود القانون "؛[18] فهي ليست حريّةً مطلقةً، وأنّ وضع الضّوابط لحريّة الصّحافة ليس تقييدًا لحريّتها، وإنّما هو ضبطٌ لهذه الحريّة وتنظيمٌ لها، وذلك لكي لا يتمّ استغلال هذه الحريّة استغلالًا سلبيًّا، يتأتّى منه النّيل من حقوق الآخرين والمساس بقِيَمهِم، والذّي ينجم عنه سيلٌ من الفتنِ تنخر جسم المجتمع، وتأتي على أُسُسِه، وتهدم كيانَه.

ففي سنة: 2009م طُرِدَ رسّامُ الكاريكاتير والصّحفيّ (موريس سينيه) من عمله في مجلّة: (شارلي إيبدو)؛ حيث أُجبر على تقديم استقالته، وذلك بسبب رسمٍ كاريكاتيريٍّ انتقد فيه زواجَ (جان ساركوزي) ابن الرّئيس الفرنسيّ الأسبق (نيكولا ساركوزي) من الفتاة اليّهوديّة (جسيكا دارتي) وريثة عائلة (دارتي) الثريّة، وتحوّلَه إلى الدّيانة اليهوديّة بدافع المال.

وانتقاد (سينيه) لفعل ابن الرّئيس لم يكن ضدّ الدّيانة اليهوديّة، ولم يكن مسيئاً لها بأيّ شكل من أشكال الإساءة، ولكنّ مجرّد الإشارة إلى اليهود كان كافياً لاتّهامه بمعاداة الساميّة؛[19] تلك التّهمة الحاضرة باستمرار والجاهزة دائمًا، ثمّ ليُحوّل بعد ذلك إلى المحاكمة، وقتها لم نرَ دفاع المجلة عن موظّفها، بل قامت بطرده من عمله، ومن دون أن تتبجّح بكذبة حريّة الرّأي، أو تتذرّع بذريعة حريّة التّعبير لتبرير عمله.

ولكنّ الغريب – في وقت لاحق – نشرت نفسُ المجلّة رسماً مسيئاً لرسول الإسلام (**صلّى الله عليه وسلّم**)، استفزّت وأثارت به غضب المسلمين في كلّ أنحاء العالم، ثمّ لتُبرِّر فعلها الشّنيع بأنه حريّة تعبير، ومنذ أشهر قليلةٍ أعادت المجلّة ذاتُها نفسَ الوقاحة، حينما نشرت رسمًا مسيئًا آخر للرّسول الكريم (**صلّى الله عليه وسلّم**).

فالمتتبّع لحيثيّات وتفاصيل المشهدين، أي: مشهد ردّ فعل المجلّة اتّجاه تصرّف صحفيّها (موريس سينيه)، ومشهد فعلها في رسمها – الأوّل والثّاني – المسيء لنبيّ الإسلام والسّلام (**صلّى الله عليه وسلّم**)، سيلحظ – ومن دون عناءٍ – فارقًا كبيرًا؛ ففي المشهد الأوّل، لا وجود لوسيلة حريّة الرّأي، ولا لذريعة حريّة التّعبير، بل سنجد نفاق المجلّة وتملّقها لأرباب المال والأعمال، وتمسّحها على عتبات أصحاب النّفوذ – اللّوبي الصّهيونيّ – المسيطرين على وسائل الإعلام المختلفة.

بينما في المشهد الثّاني؛ أي: عند استهداف مقّدسات الإسلام بالإساءة المتعمّدة، يضيع شعار حريّة الرّأي في فيافي الحقد والغلّ، وتتلاشى فكرة حريّة التّعبير في صحاري الضّغينة والكراهيّة، وتطفو على السّطح حقيقة الحريّة التّي يزعم ويدّعي هؤلاء؛ إنّها حريّة واحدة، ولا يوجد غيرها، إنّها حريّة وصْفِ الذّات بالملائكيّة وشيطنة الآخر، وكأنّي بهذا السّلوك الطّائش والتّصرّف المشين أتمثّل فيه قول أمير الشّعراء «أحمد شوقي» في سينيّته التّي كتبها (سنة: 1914م) في منفاه بإسبانيا، مُعاتبًا ومستنكرًا قسوة الاحتلال الانجليزيّ:

" أَحَرَامٌ عَلى بَلابِلهِ الدَّوْحُ ••• حَلالٌ للطَّيرِ مِن كلِّ جِنْسِ ؟! "

إنّ هذه الإساءة للمقدّسات الإسلاميّة لا يمكن قَبولها، ولا يمكن أن يُستساغ فهمها إلّا داخل سياق استهداف الإسلام والمسلمين، وذلك من خلال استهداف الإساءة إلى الرّسول الأكرم (**صلّى الله عليه وسلّم**)، وأنّ الإساءة بهذا الشّكل أضحت معروفة الأهداف، واضحة المقاصد، جليّة المرامي؛ فهي ليست – كما يزعمون – تعبيراً عن حريّة الرأي البتّة، ولا تنبع أبدًا من منبع الإيمان بحريّة التّعبير – كما يدّعون –، أو على حدّ تعبير الفيلسوف الدّنماركيّ «سورين كيركغور»[20]: " النّاس يُطالِبون بحريّة التّعبير كتعويضٍ عن حريّة التّفكير التّي نادرًا ما تُستخدم ". لدرجة أنّ الشّعوب الأوروبيّة رسخ في نفسيّتها تصوّر أنّ أيّ انتصار علميّ للإنسان – حسب اعتقادهم – إنّما هو في حقيقة الأمر انهزام للإله!! ولذلك تأسّست هذه الحريّة بشتّى ألوانها – بما في ذلك حريّة التّعبير – على فكرة العلمانيّة التّي صبغت الحياة الغربيّة، حتّى أضحت عندهم مبدءًا لا يقبل التّنازل.

فللغرب رغبة جامحة في أن يجعل من الإسلام ومقدّساته أمرًا خارجًا عن دائرة المقدَّس، حتّى يتسنّى له تدنيسُه، ولكي يجعله في منزلةٍ لا ترقى إلى منزلة الأديان الأخرى، وبالتّالي إخراج أتباعه عن سياق التّاريخ ومضمار الحضارة، فالغربيّون كانوا – وما يزالون – يتصوّرون ويعتقدون " في معظم فترات العصور الوسطى وفي إبّان مطلع عصر النّهضة أنّ الإسلام دينٌ شيطانيٌّ يتضمّن الرِّدَّة والتّجديف والغموض ".[21]

بالرّغم من أنّ الكثير من العلماء والشّعراء والرّوائيّين الغربيّين – كما يذكر ذلك إدوارد سعيد – يُبدون افتنانهم بالإسلام، ويتجلّى ذلك من خلال إبداعاتهم وأعمالهم المستلهمة من الإسلام، مذكّرًا ببعض الأسماء منهم: «جيته»، و«جيرارد دي نيرڤال»، و«ريتشارد بيرتون»، و«فلوبير»، و«لويس ماسينيون»، إلّا أنّه –كما قال –: " ومع ذلك، وعلى الرّغم من جهود هؤلاء والآخرين من أمثالهم، لم يكن الإسلام في يومٍ من الأيّام موضعَ ترحيبٍ في أوروبا، ولم يكن معظمُ فلاسفة التّاريخ الكبار، من هيجل إلى شبنجلر، يُبدونَ حماسًا شديدًا للإسلام ".[22]

وإذا ما ظنّ المرء – في لحظةٍ ما – بأنّ الغرب قد أضحى يُمارس ويُطبّق فعلًا مبدأ التّسامح الدّينيّ، " الذّي دعا إليه المِلكُ فريدريك الثّانيّ، ملك بروسيا: «ليُمارس كلُّ امرئٍ دينَه وفق طريقته»، ولكن تتغيّر الصّورة تمامًا عندما يكون الأمر مرتبطًا بالإسلام، وفي الحال يتضاءل هامش التّسامح إن لم يختف تمامًا، فاللّحية التّي تدلّ على التّقدّميّة عند چفارا، تكون دليل رجعيّةٍ عند المسلم، أمّا غطاء الرّأس الذّي تتحلّى به العذراء في الأيقونات وفي صُوَرها ويُثير مشاعر إيجابيّة، فإنّه يتحوّل إلى شيءٍ سلبيٍّ تمامًا، إذا ما ارتدتهُ مسلمةٌ، أمّا نحر الذّبائح وِفقَ الشّريعة الإسلاميّة، فهو مخالفٌ تمامًا لما تنصّ عليه قوانين حماية الحيوان ".[23]

إنّها حقيقة النّفاق الفكريّ والخداع السّياسيّ، بل هي انعكاس لغياب الإيمان بحقّ الآخر في الوجود، وارتدادٌ لفقدان الاعتقاد بفضيلة تقبّل الآخر وقبوله، والأبعد من ذلك كلّه أنّها انعكاس لانعدام ميزان التّفكير الصّحيح، وغياب آليات النّظر الدّقيق. ممّا يُفرز قصورًا في الفكر، وعجزًا في التّصوّر ينمّ عن نفوسٍ عليلةٍ، ويدلّ على أفئدةٍ سقيمةٍ، وعقولٍ كليلةٍ.

إنّ المعايّير الدّوليّة لحقوق الإنسان تُخضع ممارسة حريّة التّعبير لقيود وضوابط، وذلك من أجل حماية حقوق الآخرين وكرامتهم من أن تُمارَس عليها ممارسات تصبّ جلُّها في باب خطاب الكراهيّة، وتعبّر عن فحواه بأشكال و ألوان مختلفة، وهذا ما نلحظه في العهد الدّوليّ للحقوق المدنيّة والسياسيّة في مادّته: (20)؛ حيث جاء فيها: " تحظر بالقانون أيّة دعوةٍ إلى الكراهيّة القوميّة أو العنصريّة أو الدّينيّة تشكّل تحريضًا على التّميّيز أو العداوة أو العنف ".[24]

فإن كان العهد الدّولي قد أعطى لكلّ إنسان الحقّ في حريّة التّعبير –كما نصّ على ذلك في الفقرة الثّانيّة من المادّة: (19) –، إلّا أنّه قيّد ذلك في الفقرة الثّالثة من نفس المادّة؛ فجاء فيها: "تُستتبعُ ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة: (2) من هذه المادّة واجبات ومسؤوليّات خاصّة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محدَّدة بنصّ القانون وأن تكون ضروريّةً: **أ)** لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم. **ب)** لحماية الأمن القوميّ أو النّظام العامّ أو الصحّة العامّة أو الآداب العامّة".[25]

ثالثًا: الإساءة إلى المقدّسات الإسلاميّة من حقّ حريّة التّعبير إلى التّعسّف في استعماله

إنّ المقصود بالتّعسّف[26] هو: " أن يُمارس الشّخصُ فعلًا مشروعًا في الأصل، بمقتضى حقٍّ شرعيٍّ ثبت له – بعوضٍ أو بغير عوضٍ – أو بمقتضى إباحة مأذون فيها شرعًا، على وجهٍ يلحق بغيره الإضرار، أو يُخالف حكمة المشروعيّة "؛[27] فهو يرتبط أساسًا بنتائج استعمال الحقّ أو غرضه، ولا يرتبط بأصل السّلطات المخولة لصاحب الحقّ،[28] وهو عند القانونيّين: " انحراف بالحقّ عن غايته ".[29]

فالتّعسّف في استعمال الحقّ هو: " أن يستعمل الإنسان حقّه على وجهٍ غير مشروع، والفرق بينه وبين استعمال الإنسان لما ليس من حقّه هو أنّ التّعسّف في استعمال الحقّ مزاولة الإنسان لحقّه لكن بطريقةٍ غير مشروعةٍ، وأمّا استعمال الإنسان لما ليس من حقّه فهو مزاولته لما ليس من حقّه من أوّل الأمر ".[30]

فنظريّة التّعسّف في استعمال الحقّ تعتبر من أهمّ النّظريّات الخادمة لأسس المسؤوليّة الدّوليّة؛ ذلك لأنّها ضمّت جملةً من الضّوابط المتحكّمة في تصرّفات الشّخص وممارسته لحقوقه، حتّى لا يكون تصرّفُه واستعمالُه لحقّه ناتجًا عنه إلحاق الضّرر بالآخرين، أو أنّ استعماله لذلك الحقّ قد اتُّخِذ مطيّةً لتحقيق غرضٍ آخر، ليس هو ذات الغرض الذّي شُرع من أجله ذلك الحقّ، كما أنّ ذلك التّصرّف في الحقّ يكون مؤطّرًا قانونًا بمراعاة المصلحة العامّة للمجتمع بكلّ أطياف مواطنيه ورعاياه، فالقانون يُلزم صاحبَ الحقّ بأن يمارس حقّه في إطار المصلحة العامّة.

وبالرّغم من أنّ المحاكم الفرنسيّة قد استقرّ اجتهادها على أن " يُنظر إلى الغرض الأساسيّ الذّي دفع المالك إلى استعمال حقّه على النّحو الذّي ترتّب عليه الضّرر، فإن كان هو قصد الإضرار، استوجب استعماله المسؤوليّة. هذا، واعتبروا أنّ انتفاء المصلحة لدى صاحبِ الحقّ يُعتبر قرينةً على تعمّده الإضرار بالغير ".[31]

ويرى الفقيه الفرنسيّ «جوسران» – كما ذكر فتحيّ الدّرينيّ – " أن يُنظر إلى مدى اتّفاق الاستعمال مع الغاية الاجتماعيّة للحقّ، وهذه نظرةٌ موضوعيّةٌ، ففي رأي «جوسران» أنّ لكلّ حقٍّ غايةً معيّنةً، وتختلف الحقوق باختلاف غاياتها، كما تختلف هذه الغايات بحسب الأمكنة والأزمنة، فمعيار الغاية الاجتماعيّة للحقّ معيارٌ مرنٌ ينطبق على جميع حالات التّعسّف، وفي جميع الأزمنة والأمكنة ".[32] رغم أنّ هذا الفقيه لم يغفل الباعث الشّخصيّ للفرد وأثره، وخاصّة فيما يتعلّق باستعمال الحقوق الخاصّة؛ إذ جعل الباعثَ دليلًا على قصد هذه الغاية؛ أي أنّه يُستعان بالباعث في التّوصّل إلى معرفة مدى توافق قصد الشّخص لحقّه مع الغاية الاجتماعيّة التّي قُرّر الحقّ من أجلها.[33]

وفي أواخر القرن التّاسع عشر بدأ الفقه القانونيّ يتّجه إلى التّقريب وإقامة التّوازن بين النّزعتين المتضادّتين – أي النّزعة الفرديّة والنّزعة الجماعيّة –؛ حيث غدت نظريّة التّعسّف في استعمال الحقّ مظهرًا لهذا التّوازن بين النّزعتين، وهذا ممّا يُؤكّد فكرة أنّ هذه النّظريّة – أي نظريّة التّعسّف في استعمال الحقّ – متّصلةٌ أساسًا بالحقّ وغايته أو بمدى استعماله.

فحريّة التّعبير لا تعني أبدًا إطلاق العنان للشّخص – الحقيقيّ أو المعنويّ – أن يفعل ما يُريد من دون ضوابط أو قيود، أو أن يتصرّف كما يشاء، بدعوى أنّ له الحقّ في حريّة التّعبير، دون مراعاةٍ للنّظام العامّ،[34] ولا لحقوق الآخرين، ومن دون اعتبار لما يترتّب على سلوكه أو تصرّفه من إضرار بالآخرين، أو المساس بحقوقهم الشّخصيّة، وخاصّة إذا ما تعلّق الأمر بما يعتقدون أو يُؤمنون به من تعاليم دينهم وشعائره ومقدّساته، تحت مبرّر ممارسة حريّة التّعبير، كما أنّ الدّولة تقع عليها مسؤوليّة تغاضيها عن تجاوزات أفرادها الواقعين تحت مسؤوليّتها، إذا كانت تصرّفاتهم غير متّسقة مع قواعد نظامها العامّ، وخاصّة إذا تعلّق الأمر بالإساءة إلى الأديان ومقدّساتها.

وهذا ما تنصّ عليه المواثيق والمعاهدات الدّوليّة، كما في العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسيّاسيّة؛ إذ يُقرّر في مادّته الثّانيّة ضرورة احترام كلّ دولة طرف في هذا العهد للحقوق المعترف بها فيه، وأن تتكفّل بهذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والدّاخلين في ولايتها، دون أيّ تمييز بسبب العِرق، أو اللّون، أو الجنس، أو اللّغة، أو الدّين، أو الرّأي سياسيًّا أو غير سياسيّ، أو غير ذلك من الأسباب، بل التّكفّل بتوفير السّبيل الفعّال للتظلّم لأيّ شخصٍ انتُهِكت حقوقه أو حريّاته المعترف بها في هذا العهد، حتّى لو كان الانتهاك صادرًا عن أشخاص يتصرّفون بصفتهم الرّسميّة.[35]

كما يقرّر في مادّته الثّانية والعشرين أنّه يجب على كلّ دولة طرف في هذا العهد أن تمنع كلّ أشكال التّصرّفات التّي تمسّ بصيانة الأمن القومي أو السّلامة العامّة أو النّظام العامّ أو الآداب العامّة أو حماية حقوق الآخرين وحريّاتهم.[36]

فالإساءة للإسلام ولِرُمُوزه ومقدّساتِه الدّينيّة التّي يتوسّل أصحابها بذريعة حريّة التّعبير، إنّما هي في الحقيقة ممارسة فجّة ومستقبحةٌ تدعو إلى خطاب الكراهيّة وتكريسه؛ فمن خلال دراسة المعايّير العالميّة لحقوق الإنسان بشكل عامٍ، وخاصّة منها ما يتعلّق بخطاب الكراهيّة وحريّة التّعبير على وجه التّحديد، يمكن أن نخلص – وبدرجة كافيّة من الثّقة – إلى أنّ الدّوافع والأسباب لهذه الممارسات بحقّ الرّموز الإسلاميّة هي أقرب إلى خطاب الكراهيّة منها إلى مجرّد التّذرّع بممارسة الحقّ في حريّة التّعبير.

رابعًا: الإساءة إلى المقدّسات الإسلاميّة بين الاستغلال والإشغال

1/ ذريعة استغلال الإساءة إلى المقدّسات الإسلاميّة

ظهرت عمليّات الاستهداف المتعمّدة بالإساءة للمقدّسات الإسلاميّة، والتّي بُنيت على نظريّة شيطنة المسلمين وكذا إلصاق تهمة الإرهاب بهم، ومن خلالها نشر فكرة (الإسلاموفوبيا)[37] في العالم الغربيّ، والتّي جاء بشأنها في التّقرير العاشر لمرصد منظّمة التّعاون الإسلاميّ " تنامي الخوف من الإسلام والمسلمين في مناطق مختلفة عبر العالم، ممّا أدّى إلى انتشار تصوّرات سلبيّة تجاههم، توحي بأنّ الإسلام دين عنفٍ وأنّ لدى المسلمين ميولات عدوانيّة ضدّ أتباع الدّيانات الأخرى. كما بات الإسلام يُصوّر أيضًا على أنّه دين تطرّفٍ وعنفٍ يدعو إلى سفك الدّماء، ممّا أفضى إلى بروز تصرّفات عدوانيّة متعصّبة في أوساط غير المسلمين، خاصّة بالدّول الغربيّة. وفي النّهاية، أفلحت هذه الصّورة النّمطيّة السّلبيّة ضدّ المسلمين في خلق نوعٍ من الرّهبة أو الكراهيّة اتّجاه الإسلام من بينها أشكال مختلفة من التّمييز ضدّ المسلمين في أنحاء العالم، من تجليّاتها تهميش المسلمين وإبعادهم عن الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والعامّة ".[38]

ولِتأتِينَا موجةٌ كبيرةٌ من الحقد والكراهيّة ضدّ الإسلام والمسلمين، صادرةٌ عن الكيان الصّهيونيّ؛ حيث أعطى ممثّلون في الكنيست الإسرائيليّ موافقتهم على ما يُعرف باسم «قانون المؤذّن»، لمنع المؤذّنين من استخدام مكبّرات الصّوت أو أنظمة التّواصل العامّة للنّداء للصّلاة.

وممّا يزيد الأمر سوءًا وتعقيدًا، وإمعانًا في الغلّ والحقد من العالم الغربيّ اتّجاه الإسلام وأهله، أن تُصبح هذه الممارسات ذات طابع مؤسّساتي، بأن بلغ الأمر حدّ إضفاء الطّابع الرّسميّ عليها، وأن يقع تبنّيها كبرامج لسيّاسات حكوميّة؛ فقد " أضحى حظر الحجاب والنّقاب حاليًّا توجّهًا في أوروبا، وخاصّةً بعد القرار الذّي اتّخذته محكمة العدل الأوروبيّة في مارس 2017، والذّي يقضي بأنّ أرباب العمل/الشّركات في أوروبا يمكن أن يحظروا على الموظّفين ارتداء مثل هذه الملابس الخاصّة. وقد بدأت دولةٌ تلو الأخرى تدرج الحظر ضمن قوانينها الوطنيّة، على الرّغم من وجود مظاهر واضحة للتّمييز الاجتماعيّ وراء هذه السّياسة ".[39]

وقد يصل الحال في مرحلةٍ قادمةٍ إلى عدم التّمييز بين المفاهيم، واختلاط داء الإسلاموفوبيا العضال – بعد ذلك – " بقضايا أخرى تتعلّق بالسّياسة والاقتصاد والنّزاعات الاجتماعيّة والتّوتّرات الدّينيّة والتّطرّف والإرهاب والقيم الدّيمقراطيّة وحريّة التّعبير وما إلى ذلك ".[40]

بل إنّ خُبث ودهاء الغرب الاستعماريّ يذهب إلى تفعيل برامج مستمدّة من رحم أفكار ونظريّات «برنارد لويس»،[41] والذّي يعتبر المؤسّس للإسلاموفوبيا، والمنظِّر لفكرة الصّراع الحضاريّ من خلال كتاباته، والتّي رسمت للمخابرات الأمريكيّة تصوّراتٍ واسعةً لأجل اختراع مجموعات إرهابيّة متطرّفة – تتدثّر برداء الإسلام – للتمكّن من تشويه صورته النّاصعة من التوسّط والسّماحة إلى التّطرّف والإرهاب.

ثمّ لِيُنشَر هذا الدّاء والوباء الخطير في أوروبا والغرب، فظهرت الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة، وكذلك " عادت للظّهور الحركات السريّة المتطرّفة التّي تُعادي الأجانب وتكره الغرباء المختلفين وفي مقدّمتهم المسلمون، وتطالب بقتلهم أو طردهم من البلدان الغربيّة، ولم يكن حادث مسجدي نيوزيلندا الأوّل، ولن يكون الأخير، طالما استمرّت الأنظمة الغربيّة الاستعماريّة تستخدم الجماعات الإرهابيّة أداة سياسيّة للسّيطرة والغزو واستنزاف الدّول الإسلاميّة الغنيّة ".[42]

كما استغلّ الغرب بعض أصحاب النّفوس الضّالّة المنهزمة من المسلمين – من أمثال «سلمان رشدي» صاحب كتاب: (آيات شيطانيّة) –، والتّي تلهث خلف المادّة، وتركض وراء الشّهرة، فاستأجر أفكارها، واستعمل أقلامها لتنفث سمومها في عقول أجيال الأمّة الإسلاميّة، لكي تشُلَّ إرادتها، وتُثبّطَ عزيمتها، ثمّ بناءً على ردود أفعال المسلمين، تُرسم خطّة العمل في المستقبل.

ثمّ إنّ العالم الغربيّ – بفعله هذا – يقصد إلى جسّ نبض التّديّن لدى المسلمين، والتعرّف على أسباب ضعف هذه العقيدة، أو عوامل توهجّها في النّفوس، ودوافع ثباتها في القلوب، ثمّ إنّه يهدف – بعد تكرار تجربة الإساءة ومعاودتها مرّاتٍ عديدةٍ – إلى الوصول بالمسلمين إلى تقبّل فكرة الإساءة واستساغتها، حتّى يصل الأمر إلى أن تُمسخ الأجيال القادمة، فيذوي في نفوسها الدّين، وينطفئ وهجه، ويذهب نوره، وتُسلب من الشّخصيّة المسلمة هويّتها، لتذوب في هويّات

أخرى، فلا يُنكر – حينذاك – المنكر، ولا يُستقبح القبيح، كما لا يُؤمر بالمعروف، ولا يُستحسن الحَسنُ.

2/ مقصد الإشغال بالإساءة إلى المقدّسات الإسلاميّة

ثمّ إنّ لهذه الحملات التّي يقوم بها العالم الغربيّ ضدّ المقدّسات الإسلاميّة أهدافًا أخرى، تتمثّل في تكوين رأيّ عامّ لدى الغربيّين، يُظهر من خلاله – بَعد تشويههِ للإسلام وأهلِه – معاداته للرّجعيّة والتّخلّف، زاعمًا أنّ المسلمين وحوشٌ، وهمجٌ متخلّفون، ولا يتقبّلون الآخر، ويأبَون التّعايش معه، ويرفضون فكرة النّقد، ولا يقبلون حريّة التّعبير وحريّة الاعتقاد، فهم شعوبٌ تحتاج إلى تطوّر وتنميّة وتحضّر؛ أي – بتعبيرٍ آخر – " لقد تمّ اعتبار الإسلام على أنّه يدخل في نطاق المنظومة التّنمويّة. وذلك مصطلحٌ تعبيريّ آخر للقول إنّ المجتمعات الإسلاميّة قد اعتبرت بحاجةٍ إلى التّحديث على مدى ثلاثة قرون على الأقلّ ".[43]

فموقف الغرب العدائيّ للإسلام إنّما المقصود منه " هو «تبوير» الإسلام، أو «إبطال مفعوله»، حتّى لا يكون هو «القبلة» التّي يتّجه إليها العالم، ويقضي على الخرافات والأيديولجيّات الوضعيّة المعاصرة ".[44] ومعتمدًا في ذلك كلّه على حملات التّشويه التّي يشنّها ضدّ الإسلام والمسلمين من خلال وسائل إعلامه، والتّي ترتكز على سياسة المغالطة، وذلك عن طريق نشر صورةٍ مشوّهةٍ عن الإسلام والمسلمين، " زاخرة بالمغالطات، ويجري مجراها أعمال الخبراء الأكاديميّين المختصّين في الإسلام والاستراتيجيّين الجغراسيّين الذّين يتحدّثون عن «هلال الأزمة»، والمفكّرين الحضاريّين الذّين يستنكرون «أفول الغرب». ولقد زوّدت هذه التّغطيّة مستهلكي الأخبار بالشّعور بأنّهم باتوا يفهمون الإسلام، دون أن تشعرهم – في الوقت نفسه – بأنّ الجانب الأعظم من هذه التّغطيّة النّاشطة إنّما يقوم على مادّة هي أبعد ما تكون عن الموضوعيّة ".[45] لا لشيءٍ إلّا لأنّ العالم الغربيّ يخاف امتداد الإسلام في أرضه، واعتناق شعوبه له، إذا ما تمكّنت من اكتشاف حقيقة هذا الدّين، ونوره الهادي.

ولذلك يقوم المتخصّصون في الإسلام ومضامينه – من الغربيّين – بتغذية هذا التيّار الكبير من التّشويه، " على الرّغم من الحقيقة التّي لا يُمكن إنكارها وهي أنّ جانبًا ممّا يجري في الدّراسات الإسلاميّة الأكاديميّة قد أصابتها عدوى الرّؤى الثّقافيّة والسّياسيّة وأيديولوجيا الحرب الباردة "،[46] ثمّ تأتي بعد ذلك أجهزة الإعلام الجماهيريّة – والتّي تتحمّل القدر الأكبر من المسئُوليّة – لكي تصنع صورًا كاريكاتوريّةً محدّدةً، تُشوّه بها الإسلام، وتوجّه بها الجماهير الغوغائيّة إلى تصوّر أنّه دينٌ مخيفٌ، مركّزةً على جانب معيّنٍ من تشريعاته، كالعقوبات أو الحدود مثلًا، وبالتّالي الإبقاء على كلّ ما هو سلبيّ في الذّاكرة الجمعيّة.

ولهذا السّبب " أطلقت مؤسّسةٌ مسيحيّةٌ أمريكيّةٌ صرخةً تحذّر فيها من تناقص نسبة السكّان المسيحيّين في العالم الغربيّ، يقابله تزايدٌ شديدٌ لنسبة السكّان المسلمين، وقد اعتمدت هذه المؤسّسة الكنسيّة على نتائج لمراكز أبحاث متخصّصة تدعم صرختها التّحذيريّة.

تقول النّظريّة التّي استهلّت المؤسّسة الكنسيّة تقريرها به بأنّ: «أيّ حضارة لا يمكن أن تدوم لأكثر من: 25 عامًا، إذا لم يكن معدّل تكاثرها السكّانيّ أكثر من: (2,11) في المائة، وهو ما لم تصل إليه كلّ الدّول الغربيّة، فأعلاها فرنسا: (1,8) في المائة، وأدناها إسبانيا: (1,1) في المائة، وأيّ معدّل أقلّ من: (2,11) فهو يعني انحدارًا في وجودها الحضاريّ والثقافيّ». والنّتيجة التّي خلصت إليها الدّراسات: (كلّما تقلّص عدد السكّان تقلّصت معه الحضارة وهَوتْ نحو المنحدر). والحقيقة التّي أذهلت المؤسّسة الكنسيّة هي ارتفاع معدّل الزّيادة للمسلمين في أوروبا الذّي يبلغ في فرنسا: (8,1) في المائة، مقابل: (1,8) في المائة لبقيّة الفرنسيّين.[47]

ممّا سيترتّب عليه أنّه سيصبح في كلّ خمسة فرنسيّين مسلم واحدٌ، وذلك بحلول العام: 2025م، والنّتيجة أنّه بعد: 39 عامًا ستتحوّل فرنسا «إلى جمهوريّة فرنسا الإسلاميّة»، على حدّ تعبير المؤسّسة الكنسيّة في تحذيرها.[48] والأمر ذاته هو الذّي جعل «كارلو ليبيراتي» الرّئيس الفخريّ لأساقفة ببومبيي، يحذّر من التّراجع الكبير للمسيحيّة، ومن أنّ الإسلام سيصبح قريبًا الدّين الأهمّ في القارّة الأوروبيّة؛ حيث قال: " خلال: 10 سنوات سنصبح مسلمين جميعًا بسبب غباءنا ".[49]

وتقول الأرقام والإحصائيّات أنّه قد تزايد عدد السكّان المسلمين من: 80 ألف مسلم تقريبًا إلى ما يقارب مليونين ونصف المليون، وهذا خلال: 30 عامًا، أي ما يُقارب: 30 ضعفًا. أمّا في هولندا فقد بلغت نسبة: 50 % من المواليد مسلمون؛ أي: ما يعني أنّه خلال: 15 سنة سيصبح نصف سكّان هولندا مسلمين، وأنّ ألمانيا ستكون دولةً إسلاميّةً بحلول عام: 2050م، وأنّ المسلمين في أوروبا قد بلغ عددهم نحو: 52 مليونًا، وسيصل هذا الرّقم إلى الضّعف خلال: 20 عامًا فقط.[50]

ممّا سينتج عنه أنّ عدد المسلمين في أوروبا سيصل إلى نحو: 104 ملايّين. وأمّا الكنيسة الكاثوليكيّة الأمريكيّة فقد صرّحت بأنّ عدد المسلمين قد تجاوز الحدود، وأنّ الإسلام هو أكثر الأديان انتشارًا في العالم؛ بحيث إذا حافظ على معدّل انتشاره في العالم، فسيكون الدّين المسيطر على كوكب الأرض.[51]

وبغضّ النّظر عن مدى صدق ودقّة هذه الأرقام والإحصائيّات، فالذّي يجب أن ينتبه إليه المسلمون وخاصّة منهم أولئك الذّين يعيشون في العالم الغربيّ، هو أنّه من الضّروريّ أن يتعايشوا مع الآخرين، وأن يكونوا مواطنين صالحين نافعين، وأن يندمجوا في الحياة معهم دون ذوبانٍ للشّخصيّة، أو اضمحلالٍ للهويّة الإسلاميّة.

وأن تكون ردّة الفعل من المسلمين على ذلك غير متوقّفة عند موقف الانفعال العاطفيّ وفقط، كما لا بدّ أن تكون منضبطةً بضوابط الشّريعة، غير خارجةٍ عن حدودها، ملتزمةً بشروط الأمر بالمعروف وإزالة المنكر، وما يترتّب على ذلك حالًا ومآلًا، ممّا يتطلّب قراءة عميقةً للفعل وأولويّاته، وبُعدَ نظرٍ، وفقهَ موازنة.

كما أنّه من الضّروريّ التّنبيه إلى طرق ردّة الفعل على هذه الإساءات، حتّى لا تخرج عن الحدود المسموح بها، ولأنّه في الغالب لا يُحسب لها الحساب المضبوط؛ حيث تكون مؤقّتةً بلا تخطيطٍ ولا استثمارٍ، سرعان ما يُصيبها الوهن، انفعاليّةً دون فعّاليّةٍ، لا تلبث أن يمسّها الفتور، وعشوائيّةً اعتباطيّةً غير مدروسةٍ ولا محكمةٍ، تؤول إلى زوالٍ بعد حينٍ، وهذا ما يجعل منها ردود

أفعال خادمةً لأجندة أعداء الإسلام من حيث لا نريد أو لا نشعر، فيقومون باستثمارها بما يعود عليهم بالنّفع، وبما يرجع علينا بالضّرر.

فلا بدّ أن تخرج ردود أفعال المسلمين من طور مجرّد المدافعة العاطفيّة الانفعاليّة، إلى طور المهاجمة الفكريّة الفعّالة، المنسّقة والمنظّمة، والمرتكزة على الأدلّة الإقناعيّة والحجج الدّامغة، الكفيلة بإزالة الشّبهات وتفنيدها، مع التّركيز على نشر قيم الإسلام السّمحة، تثبيتًا في نفوس أهله، وترغيبًا للآخر في تبنّيها واعتناقها. بعيدًا عن كلّ أشكال العنف، وألوان التعسّف في التّعدّي على الأبرياء، وتحميلهم ما يفعله السّفهاء، والانتباه إلى ما ينصب لنا من شباكٍ وفخاخ؛ إذ كثيرًا ما لُدغنا – وما زلنا – وللأسف الشّديد، وظللنا نمدّ أيدينا للجُحرِ نفسهِ مرّاتٍ ومرّاتٍ.

وحينها سنستفيق مُتأخّرين جدًّا، بل وسنضطرّ – جميعُنا – تحت وطأة فخاخ الغرب وطائلتها إلى " أن نرتدّ إلى أصوليّةٍ عمياء، نستسلم فيها لقيادة أجهل النّاس فينا ومنّا، وأكثرهم عصبويّة وماضويّةٍ. هنا سينطبق علينا، وبضغط الضّرورة والانتماء العضويّ لأمّتنا، بيتُ الشّعر العربيّ:

«وما أنا إلّا من غَزِيَّةَ إنْ غَوَتْ ••• غَوَيْتُ، وَإِنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ»[52] ".[53]

ولكن لفعاليّة هذا التّصوّر والطّرح نحتاج إلى أن تتكاثف جهود المنظّمات والهيئات الإسلاميّة، باحثةً عن أنجح الطّرق وأليق الحلول التّي تلاءم الظّرف، وتُناسب الحال، مع استمراريّة متابعتها ورعايتها، حتّى تُثمر وتؤتي أكلها في المآل.

الخاتمة

ختامًا وبعد هذه الرّحلة في تجلية وكشف حقيقة إساءة الغرب الاستدماريّ إلى المقدّسات الإسلاميّة متخفّيًا وراء حقّ حريّة التّعبير بين ذريعة الاستغلال تارةً، ومقصد الإشغال تارةً أخرى، نوردُ جملةً من النّتائج المتوصّل إليها، مع بعض التّوصيّات فيما يلي:

أوّلًا: النّتائج

1/ أنّ الإسلام دينٌ سماويٌّ أساسه السّماحة ومبدأه احترام كلّ الدّيانات ومقدّسات معتنقيها.

2/ أنّ حقيقة إساءة الغرب الاستداماريّ للإسلام ومقدّساته وراء ذريعة حريّة التّعبير، إنّما ذلك سببُه حقده على الإسلام والمسلمين.

3/ حريّة التّعبير التّي يتذرّع خلفها الغرب الاستداماريّ في إساءته لمقدّسات الإسلام هي في حقيقتها تعسّف في استعمال ذلك الحقّ، نظرًا لانفصامها عن الضّوابط، وفقدانها للقيود.

4/ الإساءة إلى المقدّسات الإسلاميّة تراوحت بين استغلال الغرب لتلك الإساءات، وبين تعمّد إشغاله للمسلمين بها، قصد الوصول إلى أهدافه، وتحقيق مآربه، وفقًا لمشروعه الاستداماريّ، وتنفيذًا لمخطّطاته البعيدة المدى.

ثانيًا: التّوصيّات

1/ العمل على إنشاء مؤسّسات عالميّة تتولّى الدّفاع عن الإسلام ومقدّساته وعن أنبياء الله تعالى (**عليهم السّلام**) قاطبة.

2/ استغلال شتّى وسائل الإعلام والتّواصل الاجتماعيّ والمواقع الالكترونيّة لتنظيم حملات إعلاميّة فعّالة بلُغات العالم المختلفة، قصد التّعريف بالإسلام وإبراز وجهه الحقيقيّ، وبالصّورة النّاصعة لنبيّ الرّحمة (**صلّى الله عليه وسلّم**).

3/ فتح أبواب الحوار والمناظرة لأهل الاختصاص من المسلمين مع مَنْ يقومون بالإساءة إلى الإسلام ومقدّساته، قصد نقض ما يقومون به نقضًا عقليًّا لتعريتهم على حقيقتهم، وفضح مؤامراتهم السّياسيّة، ومكائد تطرّفهم الفكريّ.

4/ استخدام كلّ الجهود الدّبلوماسيّة الممكنة وتفعيلها على المستوى الدّولي، للدّفاع عن الإسلام وحُرُماته ومقدّساته، وللعمل على تشريع قوانين دوليّة تحظر الإساءة إلى الأديان ومقدّساتها، وتجرِّم مرتكبيها، أو مَن يدعو إليها، أو يعمل على إشاعة خطاب الكراهيّة.

5/ اعتماد المقاطعة الاقتصاديّة والثّقافيّة بمختلف صُورها مع مَن ثبت تعمّده الإساءة للإسلام ومقدّساته، وتتكرّر منه الإهانة للإسلام وأهله.

6/ بثّ الوعي الفكريّ والحضاريّ الإسلاميّ في الجاليّات المسلمة المقيمة في الغرب، والعمل على تقويّتها، وتوحيد جهودها، ورصّ صفوفها؛ وذلك بالنّظر إلى مُعايشتها للغرب، وفهم عقليّته وطبيعة تفكير أفراده.

7/ ترشيد ردود أفعال المسلمين على هذه الإساءات؛ بحيث تكون ردودَ أفعال حضاريّةً، فعالةً، بنّاءة، وإيجابيّة، وليست انفعاليّةً، آنيّةً، تهدم أكثر ممّا تبني.

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم.

1/ أبو عُمر محمّد بن يوسف الكِنديّ المصريّ. كتاب الولاة وكتاب القضاة، مهذّبًا ومُصحّحًا بقلم: رفن كَست، طُبع بمطبعة الآباء اليسوعيّين، بيروت، 1908م.

2/ إدوارد سعيد. تغطية الإسلام، ترجمة: محمّد عناني، ط1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م.

3/ برنارد لويس، إدوارد سعيد. الإسلام الأصوليّ في وسائل الإعلام الغربيّة من وجهة نظر أمريكيّة، ط1، دار الجيل، بيروت، 1414هـ/1994م.

4/ التّقرير العاشر لمرصد منظّمة التّعاون الإسلاميّ بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا، أكتوبر 2016 – مايو 2017م، المقدّم إلى الدّورة الرّابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجيّة، أبيدجان، جمهوريّة الكوت ديفوار: 10- 11 يوليو 2017م.

5/ جيرار لكلرك. الأنتروبولوجيا والاستعمار، ترجمة: جورج كتورة، ط2، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، 1411هـ/1990م.

6/ زيجريد هونكه. الله " ليس كمثله شيءٌ " الكشف عن ألف فرية وفرية عن العرب، ترجمة وتقديم وتعليق: محمّد عوني عبد الرّؤوف، مراجعة: ناهد الدّيب، و: إيمان السّعيد جلال، ط1، المركز القومي للتّرجمة، القاهرة، 2010م.

7/ السيّد الشّريف الجرجانيّ (ت: 816هـ). التّعريفات، اعتنى به: مصطفى أبو يعقوب، ط1، مؤسّسة الحسنى، الدّار البيضاء، المغرب، 1427هـ/2006م.

8/ صحيفة (العالم الإسلاميّ). مكّة المكرّمة، العدد: 1867، في: 16 شوّال 1425هـ – 29 نوفمبر 2004م.

9/ عبد الله بن عبد العزيز المصلح. قيود الملكيّة الخاصّة، ط1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1408هـ/1988م.

10/ عبد العظيم إبراهيم محمّد المطعيّ. استدراكات مراد هوفمان على الإسلام عرضٌ وتقويمٌ، ط1، مكتبة وهبه، القاهرة، 1426هـ/2005م.

11/ العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة. الذّي اعتمد وعرض للتّوقيع والتّصديق والانضمام بموجب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة 2200 ألف (د-21) المؤرّخ في: 16 كانون/ديسمبر 1966. تاريخ بدء النّفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقًا لأحكام المادّة 49.

12/ فتحي الدّرينيّ. نظريّة التّعسّف في استعمال الحقّ في الفقه الإسلاميّ، ط4، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1408هـ/1988م.

13/ مالك بن أنس الأصبحيّ، الموطّأ، صحّحه، ورقّمه، وخرّج أحاديثه، وعلّق عليه : محمّد فؤاد عبد الباقي، ج1، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، 1406هـ/1985م.

14/ محمّد أبو القاسم حاج حمد. جذور المأزق الأصوليّ، مراجعة وتحقيق: محمّد العاني، لا.ط، دار السّاقي، د.م، د.ت.

15/ محمّد الأمين الخرشة. الحماية الجنائيّة لحرمة الأديان من الازدراء في المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التّمييز والكراهيّة الإماراتيّ، مجلّة جامعة الشّارقة للعلوم الشّرعيّة والقانونيّة، المجلّد 14، العدد 2، ربيع الأوّل 1439هـ/ديسمبر 2017م.

16/ محمّد الخضر حسين. محاضرات إسلاميّة، اعتنى به: عليّ الرّضا الحسينيّ، ط1، دار النّوادر، دمشق، سوريا، 1431هـ/2010م.

17/ محمّد حميد الله. مجموعة الوثائق السّياسيّة للعهد النّبويّ والخلافة الرّاشدة، ط6، دار النّفائس، بيروت، 1407هـ/1987م.

18/ محمّد رأفت عثمان. التعسّف في استعمال الحقوق في الشّريعة الإسلاميّة والقانون، مجلّة الشّريعة والقانون بالقاهرة، العدد الأوّل، د.ت.

19/ محمّد سامر عاشور. مدخل إلى علم القانون، منشورات الجامعة الافتراضيّة السّوريّة، الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، 2018م.

20/ محمود شريف بسيوني. الوثائق الدّوليّة المعنيّة بحقوق الإنسان، مج2، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1423هـ/2003م.

21/ مراد هوفمان. الإسلام في الألفيّة الثّالثة ديانة في صعود، تعريب: عادل المعلم و: يس إبراهيم، لا.ط، مكتبة الشّروق، د.م، د.ت.

22/ يوحنا النقيوسي. تاريخ مصر، ترجمة ودراسة: د. عمر صابر عبد الجليل، طبعة القاهرة عام 2000م.

مواقع الكترونية:

/23https://aawsat.com/home/article/

/24/https://www.aranthropos.com

/25https://www.noor-book.com/

/26https://www.trtarabi.com/

/27 https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.htm

/28https://www.youm7.com/

الهوامش:

1 . الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان. المعتمد من الجمعيّة العامّة في باريس 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 1948م، بموجب القرار: 217 ألف (د- 3). ينظر الموقع الالكترونيّ للأمم المتّحدة: https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html، يوم: 2021/01/08م، بتوقيت: 15سا و 08د.

2 . محمود شريف بسيوني. الوثائق الدّوليّة المعنيّة بحقوق الإنسان، مج2، (ط1، دار الشروق، القاهرة، 1423هـ/2003م)، ص31.

3 . مالك بن أنس الأصبحيّ. الموطّأ، صحّحه، ورقّمه، وخرّج أحاديثه، وعلّق عليه : محمّد فؤاد عبد الباقي، ج1، (دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، 1406هـ/1985م، كتاب: الزّكاة، باب: جزية أهل الكتاب والمجوس، رقم: 42)، ص278.

4 . محمّد الخَضِر حسين. محاضرات إسلاميّة، اعتنى به: عليّ الرّضا الحسينيّ، (ط1، دار النّوادر، دمشق، سوريا، 1431هـ/ 2010م)، ص49.

5 . ينظر: محمّد حميد الله. مجموعة الوثائق السّياسيّة للعهد النّبويّ والخلافة الرّاشدة، (ط6، دار النّفائس، بيروت، 1407هـ /1987م)، ص 488.

6 . يوحنا النقيوسي، تاريخ مصر، ترجمة ودراسة: د. عمر صابر عبد الجليل، (طبعة القاهرة عام 2000م)، ص201- 220.

7 . المرجع نفسه، ص 26.

8 . زيجريد هونكه. الله " ليس كمثله شيءٌ " الكشف عن ألف فرية وفرية عن العرب، ترجمة وتقديم وتعليق: محمّد عوني عبد الرّؤوف، مراجعة: ناهد الدّيب، و: إيمان السّعيد جلال، (ط1، المركز القومي للتّرجمة، القاهرة، 2010م)، ص44.

9 . ينظر: أبو عُمر محمّد بن يوسف الكِنديّ المصريّ. كتاب الولاة وكتاب القضاة، مهذّبًا ومُصحّحًا بقلم: رفن كَست، (طُبع بمطبعة الآباء اليسوعيّين، بيروت، 1908م)، ص132.

10 . زيجريد هونكه. الله " ليس كمثله شيءٌ " الكشف عن ألف فرية وفرية عن العرب، المرجع السّابق، ص48.

11 . جيرار لكلرك. الأنتروبولوجيا والاستعمار، ترجمة: جورج كتورة، (ط2، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، 1411هـ/ 1990م)، ص11.

12 . ينظر:https://www.aranthropos.com . يوم: 2021/01/09م، بتوقيت: 10سا، و00د، مقال: ليث عبد الحسين العتابي. الأنثروبولوجيا الاستعماريّة أو الأنثروبولوجيا كأداة استعماريّة،

13 . ينظر: صحيفة (العالم الإسلاميّ). مكّة المكرّمة، العدد: 1867، في: 16 شوّال 1425هـ . 29 نوفمبر 2004م.

14 . ينظر: مراد هوفمان. الإسلام في الألفيّة الثّالثة ديانة في صعود، تعريب: عادل المعلم و: يس إبراهيم، (لا.ط، مكتبة الشّروق، د.م، د.ت)، الهامش رقم: (2)، ص86.

15 . عبد العظيم إبراهيم محمّد المطعنيّ. استدراكات مراد هوفمان على الإسلام عرضٌ وتقويمٌ، (ط1، مكتبة وهبه، القاهرة، 1426هـ/ 2005م)، ص29.

16 . مراد هوفمان. الإسلام في الألفيّة الثّالثة ديانة في صعود، المرجع السّابق، ص82.

17 . المرجع نفسه، ص83.

18 . محمّد الأمين الخرشة. الحماية الجنائيّة لحرمة الأديان من الازدراء في المرسوم بقانون رقم: 2 لسنة: 2015 بشأن مكافحة التّمييز والكراهيّة الإماراتيّ، مجلّة جامعة الشّارقة للعلوم الشّرعيّة والقانونيّة، المجلّد 14، العدد 2، ربيع الأوّل 1439هـ/ديسمبر 2017م، ص331.

19 .كما سبق أن اتّهم القضاء الفرنسيّ المفكّر الفرنسيّ (رجاء جارودي) وكذلك الكاتب الصّحفيّ (إبراهيم نافع) بتهمة معاداة السّامية، حسب قانون (غيسو/ Gayssot) الذّي اعتمد في: 13 جويلية 1990م، القاضي بتجريم إنكار وجود الهولوكوست.

20 . سورين أباي كيركغور أو كيركغارد، (باللّغة الدّنماركيّة: SØren Kierkegaard)، (5 ماي 1813م – 11 نوفمبر 1855م)، فيلسوف دنماركيّ، لاهوتيّ، شاعر، وناقد اجتماعيّ.

21 . إدوارد سعيد. تغطية الإسلام، ترجمة: محمّد عناني، (ط1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م)، ص71.

22 . المرجع نفسه، ص85.

23 . مراد هوفمان. الإسلام في الألفيّة الثّالثة ديانة في صعود، مرجع سابق، ص80.

24 . المادّة: 2/20 من: العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة. الذّي اعتمد وعرض للتّوقيع والتّصديق والانضمام بموجب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة 2200 ألف (د- 21) المؤرّخ في: 16 كانون/ديسمبر 1966. تاريخ بدء النّفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقًا لأحكام المادّة: 49.

25 . المادّة: 19/ 3 من: المرجع نفسه.

26 . هو: " حملُ الكلام على معنى لا تكون دلالته عليه وهو الطّريق الذّي هو غير موصلٍ إلى المطلوب، وقيل: الأخذ على غير طريق، وقيل: هو ضعف الكلام ". السيّد الشّريف الجرجانيّ (ت: 816هـ). التّعريفات، اعتنى به: مصطفى أبو يعقوب، (ط1، مؤسّسة الحسنى، الدّار البيضاء، المغرب، 1427هـ/2006م)، ص40.

27 . فتحي الدّرينيّ. نظريّة التّعسّف في استعمال الحقّ في الفقه الإسلاميّ، (ط4، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1408هـ/1988م)، ص46 - 47.

28 . ينظر: المرجع نفسه، ص349.

29 . المرجع نفسه، ص349.

30 . محمّد رأفت عثمان. التعسّف في استعمال الحقوق في الشّريعة الإسلاميّة والقانون، مجلّة الشّريعة والقانون بالقاهرة، العدد الأوّل، د.ت، ص4. وينظر: عبد الله بن عبد العزيز المصلح. قيود الملكيّة الخاصّة، (ط1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1408هـ/ 1988م)، ص496.

31 . فتحي الدّرينيّ. نظريّة التّعسّف في استعمال الحقّ في الفقه الإسلاميّ، المرجع السّابق، ص303- 304.

32 . المرجع نفسه، ص304.

33 . المرجع نفسه، ص304.

34 . ومفهوم النّظام العامّ هو: "مجموعة الأسس الاجتماعيّة والاقتصاديّة والخُلقيّة والسّياسيّة والدّينيّة التّي يقوم عليها مجتمع من المجتمعات". ينظر: محمّد سامر عاشور. مدخل إلى علم القانون، (منشورات الجامعة الافتراضيّة السّوريّة، الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، 2018)، ص20.

35 . أنظر: المادّة: (2) من: العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة، مرجع سابق.

36 . أنظر: المادّة: (22) من المرجع نفسه.

37 . أي: رُهاب الإسلام، والخوف المَرَضيّ غير المبرّر من الإسلام، وقد ظهر هذا المصطلح أوّل مرّةٍ عند المفكّرين وعلماء الاجتماع الفرنسيّين خلال الاستعمار الفرنسيّ لمجموعةٍ من البلدان المسلمة، بتعبير أدقّ، يعود هذا المصطلح إلى زمن الأنثبرولوجيا الكولونيالية الفرنسيّة في بداية القرن العشرين. كان ذلك عام 1910م، حين أصدر المفكّر الفرنسيّ آلان كيليان Alain Quellien " كتابه السّياسة المسلمة في أفريقيا الغربيّة الفرنسيّة "؛ حيث عرّف الإسلاموفوبيا بكونها حكمًا مسبقًا ضدّ الإسلام. ينظر:"الإسلاموفوبيا.. كيف تطوّر الخوف من الإسلام؟". (TRT عربيّ)، https://www.trtarabi.com/، يوم: 2021/01/01م. بتوقيت: 17سا و 54د.

38 . التّقرير العاشر لمرصد منظّمة التّعاون الإسلاميّ بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا، أكتوبر 2016 - مايو 2017م، المقدّم إلى الدّورة الرّابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجيّة، أبيدجان، جمهوريّة الكوت ديفوار: 10- 11 يوليو 2017م، ص9.

39 . المرجع نفسه، ص123.

40 . المرجع نفسه، ص11.

41 . من مواليد لندن ببريطانيا، من أسرة يهوديّة، ولد في 31 مايو 1916- وتوفّي في 19 مايو 2018، أستاذ فخري بريطانيّ - أمريكيّ لدراسات الشّرق الأوسط، وتخصّص في تاريخ الإسلام والتّفاعل بين الإسلام والغرب، من مؤلّفاته: أزمة الإسلام، العرب في التّاريخ، الهويّات المتعدّدة للشّرق الأوسط. نقلًا عن موقع: مكتبة نور. https://www.noor-book.com/. يوم: 2021/01/09، بتوقيت: 19سا و 03د.

42 . من مقال: كريم عبد السّلام. إسلاموفوبيا (1). https://www.youm7.com/، يوم: 2021/01/09، بتوقيت: 19سا و 31د.

43 . برنارد لويس، إدوارد سعيد. الإسلام الأصوليّ في وسائل الإعلام الغربيّة من وجهة نظر أمريكيّة، (ط1، دار الجيل، بيروت، 1414هـ/1994م)، ص69.

44 . عبد العظيم إبراهيم محمّد المطعنيّ. استدراكات مراد هوفمان على الإسلام عرضٌ وتقويمٌ، مرجع سابق، ص32.

45 . المرجع نفسه، ص67.

46 . إدوارد سعيد. تغطية الإسلام، مرجع سابق، ص117.

47 . حمد الماجد. ماكرون وناقوس «الخطر الإسلاميّ»، جريدة الشّرق الأوسط (الالكترونيّة). https://aawsat.com/home/article، العدد: [15302]، بتاريخ: الثلاثاء 04 ربيع الأوّل 1442هـ - 20 أكتوبر 2020م. نظر يوم: 2021/01/01م، التّوقيت: 09 سا و 29 د.

48 . ينظر: المرجع نفسه.

49 . التّقرير العاشر لمرصد منظّمة التّعاون الإسلاميّ بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا، مرجع سابق، ص50.

50 . ينظر: حمد الماجد. ماكرون وناقوس «الخطر الإسلاميّ»، المرجع السّابق.

51 . ينظر: المرجع نفسه.

52 . البيت لـ: «دُريد بن الصِّمَّة». من بين أبيات قاله في رثاء أخيه «عبد الله».

53 . محمّد أبو القاسم حاج حمد. جذور المأزق الأصوليّ، مراجعة وتحقيق: محمّد العاني، (لا.ط، دار السّاقي، د.م، د.ت)، ص28.